تناول الصحافة المكتوبة لظاهرة الفساد

- صحيفة الشروق اليومي نموذجاً -

أ/ قسمية منوبية

أ/ بركات نوال

جامعة بسكرة

ملخص:

من خلال هذه الأوراق البحثية نتطرق لظاهرة الفساد من حيث أشكاله ومظاهره، ثم نبحت في الكيفية التي تناولت بها وسائل الإعلام المكتوبة هذه الظاهرة من حيث الأشكال والقوالب الصحفية، باعتبارها تعبر عن مدى اهتمام الصحيفة بالظاهرة، وقد اخترنا صحيفة الشروق اليومي كنموذج باعتبارها واحدة من الصحف ذات الانتشار الواسع، واعتمدنا منهج تحليل المضمون وحددنا وحدات التحليل في وحدة الموضوع ووحدة قياس المساحة، وانتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المعبرة عن أشكال الفساد ومظاهره وعن كيفية التناول والقوالب الصحفية الفنية.

Résumé:

Le but de cet article est de déterminer les types et les manifestations de la corruption, et de découvrir comment les médias traitaient ce phénomène. Pour aboutir au cible, nous avons choisi le quotidien Echourouk comme modèle de journal parce qu'il est le plus répandu. Pour cela, nous avons adopté la méthode d'analyse de contenu, et nous avons identifié les unités d'analyse dans l'unité du sujet et l'unité de la mesure de l'espace, après nous sommes arrivés à un ensemble de résultats qui reflètent les formes et manifestations de la corruption et les modèles de l'art journalistique pour mettre en évidence et d'essayer d'y faire face.

مقدمة:

مازال الفساد ظاهرة تشكل تهديداً للمواطن في كل أنحاء العالم وتشكل ضغطاً متزايداً عليه ويهدد سبل عيشه ويحد من حريته ويخلق شبكة من العنف العشوائي، فقد أصبح من أشد المخاطر التي تهدد حياة المواطن في كل مكان وتنقص من كرامته، مما يقوض من قيم العدل والإنجاز ويضعف من انتماء الإنسان ويولد شعوراً بالعجز.¹

ويقدر ما للفساد من عوامل وأسباب متنوعة يبقى للوعي دور في القضاء عليه، وفي تدعيم آليات إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، ولهذا تلعب الأجهزة الإعلامية المختلفة دوراً في بناء منظومة ثقافية محصنة لحد ما. تأخذ مداها باعتبارها مهمة وطنية تستخدم المنهج العلمي المعرفي لأداء مهمات مجتمعية إستراتيجية هادفة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنجاح الجهد الإقناعي لأجهزة الإعلام- خاصة المكتوب- في مجال مكافحة الفساد أو على الأقل التوعية وإيضاح الآثار السلبية لظاهرة الفساد.

أولاً- الفساد:

1- تعريف الفساد:

يعرف الفساد لغوياً بأنه: "الخراب والتلف والانحلال والتعفن"، وهو خروج الشيء عن الاعتدال ونقيضه الصلاح، والمفسدة ضد المصلحة. وعرفه معجم وبستر للغة أنه: "إقناع شخص مسؤول عن طريق وسائل خاطئة كالرشوة مثلاً بانتهاك الواجب الملقى على عاتقه". كما ورد في موسوعة العلوم الاجتماعية أن الفساد يعرف على أنه: "سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة"، وهذا المفهوم يضع الفساد في نطاق الوظيفة العامة فقط ولا علاقة للقطاع الخاص به.

إنه من الصعب إيجاد تعريف واحد لمفهوم الفساد، حيث تتباين وجهات النظر بين الأكاديميين وأهل الاختصاص وغيرهم فمنهم من ذهب إلى ربط مضمون الفساد بالبعد الحضاري وما فيه من قيم وتقاليد ومعتقدات ونظم سياسية ودينية وبيئية أخرى .. ، ومنهم من ذهب إلى النظرة الأحادية بالقول أن الفساد هو نتيجة التسبب والفوضى واستجابة للحاجة والعوز المادي. ولم يتم لحد الآن وضع تعريف شامل محدد لظاهرة الفساد ولذا نجد لها عشرات التعاريف نذكر منها على سبيل الإيضاح :-

- عرفت منظمة الشفافية الدولية: الفساد كمصطلح بأنه: " سوء استعمال الوظيفة أو استخدام المنصب في القطاع العام لتحقيق مكاسب شخصية"، ولا تميز المنظمة بين الفساد الإداري أو الفساد السياسي أو الفساد الصغير أو الفساد الكبير .

- وعرفه صندوق النقد الدولي في تقريره السنوي لعام 1996 بأنه : "سوء استخدام السلطة العامة من أجل الحصول على مكسب خاص يتحقق حينما يتقبل الموظف الرسمي الرشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يبتزها".
- عرفته اللجنة العربية لحقوق الإنسان على أنه : "سلوك غير رسمي وغير شرعي تفرضه ظروف معينة وتساعد عليه، يقتضيه التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي".
- أما البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) فقد حدد مفهوم الفساد بأنه: "إساءة استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة لتحقيق المنفعة الخاصة، وهناك توافق بين هذا المفهوم والمفهوم الذي جاء به البنك الدولي الذي وصف الفساد بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة لمكسب الخاص".²

2- أصناف الفساد وأشكاله: من أهم أصناف الفساد نجد:³

- 1 . العمولات Commission: وهي ما يطلبه أو يفرضه الموظف المسؤول عن الأفراد والمؤسسات نظير تسهيل حصولهم على عمل أو صفقة أو عقد.
- 2 . الرشوة Bribery : وتعرض عادة من قبل المستفيد على الموظف المسؤول لتسهيل عقد صفقة أو الحصول على استثمار أو منافع.
- 3 . الاختلاس Fraud : هو سرقة مبالغ معينة من المال العام عن طريق الغش والخداع.
- 4 . السرقة Theft : هي السرقة أو السطو على المال العام نقداً أو عيناً كأن تسرق الأدوية من مخازن وزارة الصحة وبيع في الأسواق أو يعاد تصديرها لمنافع شخصية دون الالتفات للألم الذي تسببه للآخرين.
- 5 . التفضيل أو المحسوبية Favoritism: هو تفضيل أشخاص أو فئات معينة للتعين في الوظائف العامة لا تملك المؤهل على آخرين يملكون المؤهلات المطلوبة كلها.

- أشكال الفساد: تعددت المعايير التي استخدمها المعنيون بدراسة وتصنيف الفساد فاتخذت ثلاثة معايير أساسية يمكننا تلخيصها بما يأتي:

- 1- معيار الرأي العام: قسم أنصار هذا المعيار الفساد إلى ثلاثة أنواع جعلوا لكل منها لوناً وهي : الأسود والأبيض والرمادي، يكون الفساد أسوداً عندما يتفق الجمهور والعاملون على سلوك معين على انه رديء أو سيء. وعندما يرضى الجمهور والعاملون على سلوك معين فان هذا السلوك يعد فساداً إدارياً ابيضاً ، أما عند غياب مثل هذا الاتفاق فإن الفساد يكون في هذه الحالة رمادياً ، وهذا يعني أن رجال الإدارة عندما يعتبرون تصرفاً ما سيئاً قام به أحد الموظفين وأدى بالتالي إلى فشل أو نجاح معين فإنه يكتسب في هذه الحالة لوناً اسوداً أو ابيضاً ، أما إذا لم يحصل هذا العمل أو التصرف على قبول أو رفض آلي فإنه سيتخذ لوناً رمادياً.

2- معيار الممارسين للفساد: وفقاً لهذه المعيار فإن الفساد إما أن يكون فساداً فردياً أو تنظيمياً (نظماً) فالفساد الفردي يتمثل بالنشاطات والسلوكيات المنحرفة التي يمارسها فرد معين لتحقيق مصالح شخصية، أما الفساد التنظيمي فإنه يتمثل بالنشاطات المنحرفة التي تمارس من قبل منظومة أو منظومات فاسدة وهي في العادة تضم مجموعة من الأفراد قد يكونوا جميعاً من داخل الأجهزة الإدارية المعنية بممارسة الفساد الإداري أو يكون بعضهم من خارج تلك الأجهزة ولكن يرتبط بمصالح شخصية معينة مع جهات خارجية.

3- معيار حالات الفساد: لما كان الفساد الإداري هو ما يشوب الإدارة من خلل واضطراب غير مشروع فإن الفساد هنا يتمثل بالعديد من المجالات مثل انتشار الرشوة والمحسوبية، الاتجار بالوظيفة العامة، الاختلاس من المال العام، الابتزاز الوظيفي، سوء استعمال السلطة، التسبب والإهمال الوظيفي واللامبالاة في العمل، التفريط بالمصلحة العامة، عدم الحفاظ على الممتلكات العامة، إهدار الوقت، شيوع النفاق الوظيفي، علاقات الريبة والشك وعدم الثقة بين الرؤساء والمرؤوسين، تصنع العمل أمام الرؤساء، غياب المسؤولية والالتزام الذاتي، الصراع على القوة، وسوء ممارسة مفهوم الوظيفة العامة.⁴

- أنواع الفساد: ⁵

- من حيث الحجم:

1- الفساد الصغير (Minor Corruption): فساد الدرجات الوظيفية الدنيا، وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين، لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوى من الآخرين.

2- الفساد الكبير (Gross Corruption): فساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين، والذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة وهو أهم وأشمل وخطر لتكليفه الدولة بمبالغ ضخمة.

- من ناحية الانتشار:

1- فساد دولي:- وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعاً عالمياً يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها بالعمولة بفتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر. وترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما لهذا يكون هذا الفساد أخطبوطياً يلف كيانات واقتصاديات على مدى واسع ويعتبر الأخطر نوعاً.

2- فساد محلي-: وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود (مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية).

3-دلائل وجود الفساد: يستدل على الفساد من عوامل عديدة أهمها: ⁶

1- ضخامة استثمار القطاع العام.

2- تناقص في الإيرادات الحكومية.

3- تناقص الإنفاق على عمليات الصيانة والتشغيل.

4- تدني نوعية البنى الأساسية العامة.

أما فيما يتعلق بالفساد الإداري فقد عزى العديد من الباحثين والأكاديميين هذا النوع من الفساد إلى انه نتاج لإرث حضاري أو انه مرتبط بتقاليد ونظم عقائدية وقيمة وسياسية وبيئية، أو انه نتاج الفوضى والتسيب، أو استجابة للعوز والحاجة، أو أنه ناشئ عن ردود أفعال لأوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة. ⁷

4- أسباب الفساد : ⁸

لقد تعددت الآراء وتباينت وجهات نظر الكتّاب والباحثين في تحديدهم للأسباب الكامنة وراء ظاهرة الفساد الإداري وممارسته من قبل العاملين في الأجهزة الحكومية والخاصة، وسواء كان ذلك بأسلوب فردي أو جماعي نظمي، ويمكن حصر تلك الأسباب بواحد أو أكثر من الأسباب الآتية :

1- أسباب حضرية : هناك من يرى بأن أسباب الفساد الإداري ما هي إلا أسباب حضرية فالتفسير الحضري يشير إلى وجود فجوة بين القيم الحضرية لمجتمع وبين قواعد العمل الرسمية المعتمدة من قبل الأجهزة الإدارية.

2- أسباب سياسية : يرى أنصار التفسير السياسي لظاهرة الفساد الإداري أن محدودية قنوات التأثير الرسمية على قرارات الأجهزة الإدارية الحكومية ، وضعف العلاقة بين هذه الأجهزة والجمهور ، والتعالي وشيوع الولاءات الحزبية على حسابي التحسس الوطني الشامل وحماية المفسدين والتساهل في محاسبتهم ، وغياب الأنظمة الرقابية من شأنه أن يدفع بروز حالات الفساد الإداري ، وظهور ممارسات منحرفة تخل بالأهداف والمصالح العامة للمجتمع.

3- أسباب هيكلية: يؤكد أنصار التفسير الهيكلي على أن أسباب الفساد الإداري ما هو إلا نتيجة لوجود هياكل قديمة لأجهزة الدولة لا تتوازن أو تتناسب مع قيم وطموحات الأفراد ، ولا تستجيب لمطالبهم واحتياجاتهم ، وهذا من شأنه أن يخلق حالة من عدم التوافق بين الجهاز الإداري المعني وأولئك الأفراد ، مما يجعلهم يلجأون إلى

اعتماد مسالك أخرى تنطوي تحت مفهوم الفساد لتجاوز محدوديات الهياكل القديمة وتحقيق مصالح ذاتية على حساب أهداف ومصالح الجهاز الإداري المعني.

4- أسباب قيمية: يرى أنصار التفسير القيمي بأن الفساد الإداري ما هو إلا نتيجة لانحياز النظام القيمي للأفراد والذي يتمثل بالقيم والتقاليد والعادات الاجتماعية الموروثة واستبدالها بأطر قيمية منحرفة أو بأطر قيمية هشة بعيدة عن القيم المعتمدة في المجتمع.

5- أسباب اقتصادية: يرى أنصار التفسير الاقتصادي بأن الفساد الإداري ما هو إلا نتيجة لعدم توزيع الثروة في المجتمع بشكل عادل، أضف إلى ذلك ما تحمله البيئة الاقتصادية من سوء الأوضاع المعيشية للعاملين الناجمة عن عدم العدالة في منح الرواتب والأجور مما يؤدي بالتالي إلى ظهور فئتين ، فئة كثيرة الثراء مقابل فئات أخرى محرومة في المجتمع ، وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى إضعاف الولاء للأهداف العامة المشتركة للمجتمع ، ومن ثم بروز سلوكيات منحرفة وفسادة في أجهزة الدولة.

6- أسباب إدارية: أما أنصار التفسير الإداري فيرون أن أسباب الفساد الإداري تعود بالنتيجة إلى البيئة الإدارية فكما اتسمت البيئة الإدارية بدرجة عالية من الوعي والثقافة كلما كانت أكثر حصانة ومنعة في مظاهر الفساد الإداري وبالعكس كلما اتسمت البيئة الإدارية بضعف الوعي الثقافي أو عدمه كلما أدى ذلك إلى بروز حالات فساد إداري متمثلة بضعف القيادات الإدارية وعدم نزاهتها وسوء اختيار العاملين وسوء توزيع السلطات والمسؤوليات وعدم وضوح التعليمات، وسوء تقويم أداء الأفراد والمنظمات.

5- وسائل معالجة الفساد: ⁹ لقد تناولت هذا الموضوع العديد من الأدبيات الإدارية والقانونية وحاولت

الكثير من المنظمات العامة والخاصة على حد سواء إيجاد وسائل فعالة في جعل مساحة الفساد الإداري في أقل ما يمكن أو بمستويات مقبولة غير مؤثرة وتتضمن وسائل الوقاية والعلاج إعادة النظر في تقييم خطط المنظمة ابتداء من أهدافها ووصولاً إلى الإجراءات التنفيذية الروتينية في المستويات التنفيذية ومراجعة مدى اشتراك أي جزء من ذلك في زيادة مساحة الفساد فيها وبالتأكيد فإن هذا الجزء سيتم تعديله وقد ينعكس هذا التعديل على الهيكل التنظيمي وطرق الاتصال والتعامل مع المواطنين وثقافة المنظمة بمعنى آخر قد يكون هناك تقييم لجزء أو كل المنظمة عند تحديد المسبب للفساد الإداري وإجراء التعديل عليه.

إن أحد أهم وسائل الوقاية يكمن في دور الإدارة الحكيمة والرشيده من خلال اتخاذها القرارات اللازمة لانجاز الأعمال ومدى حكمة تلك القرارات في تضيق مساحة الفساد الإداري إذ أن هذه القرارات ستعكس على

سياسات المنظمة والقرارات الروتينية في المستويات الإدارية الأخرى وبالتالي كلما كانت أكثر حكمة ودقة كلما جعلت مناطق الاختراق باتجاه الفساد الإداري اقل ما يمكن والعكس صحيح ومن هذه القرارات:

- 1- القرارات المتعلقة بالأجور.
- 2- القرارات المتعلقة بالتدريب اللازم لانجاز الأعمال.
- 3- القرارات المتعلقة بالاختيار المناسب للعاملين من خلال تناسب المؤهلات مع العمل.
- 4- استخدام الطرق العلمية في عمليات الاختيار والتعيين واعتماد قاعدة تكافؤ الفرص والمؤهلات العلمية والتنافس كقاعدة أساسية في عمليات التعيين لمنظمات القطاع العام.
- 5- إتباع قواعد مقبولة وعادلة في تقييم الأداء.
- 6- بناء ثقافة المنظمة و تعميق روح الولاء للمنظمة بالتوازن مع المصلحة العامة وغرس القيم الأخلاقية اللازمة للعاملين بالمنظمة. وإشاعة المدركات الأخلاقية والدينية والثقافية الحضارية بين عموم العاملين . فضلاً عن تجنيد جزء ليس بقليل من مجهودات أجهزة الإعلام والأجهزة التعليمية والتربوية لهذا الغرض.
- 7- القرارات المتعلقة باختيار الخيارات الإستراتيجية المتناغمة مع أهداف وطبيعة المنظمة.
- 8- قرارات اختيار الهيكل التنظيمي المناسب أو تعديل الهيكل الحالي الذي يساعد في بناء الشفافية وعدم تمركز اتخاذ القرارات في مواقع معينة وتعقيد الإجراءات الروتينية في الجهاز الإداري إذ من شأن ذلك أن يساعد على تشخيص حالات الفساد الإداري ويساعد على إزالة فرص ظهورها.
- 9- وضع مصنف يتضمن تقسيم الوظائف العامة وفق طبيعة مهامها إلى فئات ورتب تتطلب من شاغليها مؤهلات معينة يمكن تحديدها أي اعتماد معيار الكفاءة والخبرة.

وهناك العديد من وسائل العلاج للفساد الإداري منها ما يأتي:

- 1- تنمية وبناء الوعي العام لدى أفراد المجتمع عامة والأفراد العاملين في الجهاز الإداري خاصة ضد ممارسات الفساد الإداري .ويتطلب تنفيذ ذلك وضع خطة إعلامية وتنقيفية شاملة وهادفة وفي ضوء تشخيصات ميدانية لأسباب حالات الفساد الإداري،
- 2- إيجاد تشريعات قضائية خاصة تعالج مختلف ظواهر الفساد الإداري وبما يعزز الآليات الخاصة بضبطها وتنفيذ الروادع والعقوبات المتعلقة به ا و تشديد العقوبة وتطبيقها بشكل ح اسم على المستويات كافة التي يمكن أن تदान بممارسات يشوبها الانحراف والفساد. فضلاً عن إصلاح النظام القضائي وتوفير الإمكانيات والحصانة والضوابط والمقومات التي تمكن الجهاز القضائي من القيام بعمله وبنزاهة

- واقترار وان يكون بمنأى عن ظواهر الفساد الإداري .ومتابعة الحالات التي يثبت فيها عدم فعالية الآليات القانونية أو الوسائل العلاجية لأي سبب كان من الأسباب.
- 3- تفعيل وتقوية أدوار الأجهزة الرقابية الداخلية والخارجية من تنظيمات القطاع الخاص والغرف الصناعية والاتحادات التجارية فضلا عن التجمعات والأطراف المتلقية للخدمات والبرامج الحكومية من جماهير المواطنين. وزيادة مساحة صلاحياتها وإنشاء نظام رقابي فعال مستقل مهمته الإشراف ومتابعة الممارسات التي تتم من العاملين في المنظمات.
- 4- إخضاع المنظمات كافة لمعايير التقويم المؤسسي التي تنطلق من حسن استخدام الموارد وجودة الخدمات المقدمة وان تكون هذه المعايير منبثقة من معايير عالمية أو محلية لتمثل أسسا موضوعية للحكم على أداء المنظمات والقيادات القائمة على أساسه إذ أن وجود مثل هذه الأسس يدفع بالممارسات الإدارية إلى مسار أكثر نزاهة وشفافية و التزام بالمعايير الموضوعية والاعتبارات الاقتصادية فيما يتعلق بالقرارات التي تتخذها وكيفية استخدامها للموارد المتاحة.
- 5- التحديد الواضح للروتينيات والمستمسكات والمدة المطلوبة لمتلقي الخدمة او السلعة لكي تنجز الخدمة أو السلعة المقدمة.
- 6- تشكيل لجان خاصة لوضع نظام متكامل لأداء الموظفين تقوم بإجراء تفتيش دوري بين الدوائر والوزارات وأعداد التقارير الخاصة بذلك.
- 7- التحديد الواضح لمهام وأهداف المنظمة وصلاحياتها بحيث يكون تكوينها على أسس علمية وهيكلية خالية من الازدواجيات وتنازع الصلاحيات لضمان الوضوح في تحديد المسؤولية.

ثانيا: الفساد والإعلام المكتوب:

تستحوذ وسائل الإعلام بشكل عام في وقتنا الحاضر على اهتماماتنا وانتباهنا، وتكاد تحاصرنا في كل مكان نذهب إليه وفي جميع الأوقات، ومن ثم كانت وما تزال تشكل قوى تربية، حيث تسهم في تزويد أفراد المجتمع بالمعارف والعلوم وهي في الوقت نفسه وسيلة فعالة في التأثير على سلوك أفراد المجتمع. ويشكل الإعلام المكتوب جزء من الإعلام ويتميز بخصائص عدة، وتضم هذه المنظومة الصحف اليومية العامة والخاصة، والصحف المحلية والمجلات الأسبوعية والمجلات الدورية، وغيرها من الأشكال المختلفة، وتقوم الصحافة بدور رئيسي ووظائف عدة لعل أبرزها: الإخبار- التفسير- التثقيف- التوجيه- الإعلان.. وغيرها.

وفي علاقة الإعلام بالفساد أكدت الكثير من الدراسات أن للإعلام الدور في تناول ومعالجة ظاهرة الفساد من خلال ما تقوم به مم تشخيص للظاهرة ونشر ما يتعلق به في صفحاتها، هادفة إبراز ألوانها ومخاطرها.

ثالثا: الصحافة والفساد في الجزائر (معطيات ميدانية):

يدور الاهتمام هنا بمسألة تناول الصحفي للفساد وكيف تعاطت الصحافة مع هذه الظاهرة، وذلك من خلال عنصرين رئيسيين: أولهما بعض من الإجراءات المنهجية للدراسة التحليلية، وثانيهما نتائج هذه الدراسة:

1. الإجراءات المنهجية للدراسة التحليلية:

1. تساؤلات الدراسة: انطلقت الدراسة من تساؤلين:

1- ما هي مظاهر الفساد وأشكاله في المجتمع الجزائري؟

2- ما هي الأشكال والقوالب الصحفية التي وظفت في تشخيص الظاهرة ومكافحتها؟

2. منهج الدراسة وأدواتها: انطلاقا من تساؤلي الدراسة وأهدافها اعتمدنا منهج "تحليل المضمون"

باعتباره الأنسب للاعتبارات التالية:

- يعطي معلومات وفيرة، لأن الإعلام يظل الإطار الأمثل للإطلاع على هذا العالم.
 - أنه أداة قياس بعيدة عن التطفل والفضول، والباحث يجمع بياناته دون ملاحظة أحد ودون أن يشكل أي عبء عليه.
 - أن مادة التحليل ثابتة يمكن الرجوع إليها.
 - أن موضوع الدراسة من الموضوعات الحساسة ولا يمكن الولوج إليها إلا من هذا الباب.
- أما الأداة التي استعملناها فكانت "صحيفة تحليل المضمون"

3. عينة الدراسة: اعتمدنا في عينة الدراسة على أسس وقواعد العينة الموضوعية، ومن ثم اتخذنا

الخطوات والمستويين التاليين:

أ- تم اختيار صحيفة الشروق اليومي باعتبارها واحدة من الصحف ذات الانتشار الواسع.

ب- وفي المستوى الثاني كان أخذ عينة من أعداد الصحيفة عن طريق عينة عشوائية آخذين عددا

من كل أسبوع حتى يكون أقرب إلى تمثيل العينة وبعيد عن التحيز، وهنا تم تحديد الفترة من

01 جانفي 2012 إلى 15 مارس 2012 (10 أسابيع)، وهنا بلغ عدد الموضوعات (124)

ضمن (10) أعداد.

4. تحديد فئات التحليل ووحداته: ونعني بها مجموعة من التصنيفات والفصائل قمنا بإعدادها طبقا

لنوعية المضمون وهدف التحليل، ومن ثم استخدمنا الفئات التالية:

4. 1- فئات تحليل المضمون: وقد هدفنا من هذه الفئات التعرف على النواحي المتعلقة

بالمضمون واشتملت على المضامين التالية:

أ- الموضوع (ماذا كتب؟): أي المحور الذي يدور حول موضوع المادة الإعلامية، ود قسمناه إلى

الموضوعات التالية:

- الفساد السياسي.
- الفساد الإداري.
- الفساد الاقتصادي والمالي.

ب- الشكل (كيف كتب؟): وتهدف التعرف على النواحي المتعلقة بالشكل واشتملت على:

- القوالب الصحفية.
- موقع الموضوع وترتيبه.
- مساحة الموضوع.

4. 2- وحدات التحليل: للتوصل إلى التقدير الكمي لظاهرة الفساد، واعتمدت الدراسة على

الوحدات التالية:

- وحدة الموضوع: باعتبارها الأكثر شيوعا وإفادة، وقصدنا بوحدة الموضوع الفكرة التي يتمحور حولها الحدث وطبيعة الفساد.
- وحدة قياس المساحة: للتعرف على المساحة التي شغلتها مواضيع الفساد للوصول إلى مدى اهتمام الصحيفة بهذه الظاهرة.

رابعا: نتائج الدراسة: بعد تفريغ البيانات وجدولتها، انتهت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولا: أشكال الفساد ومظاهره:

1. أشكال الفساد:

1- الفساد الإداري:

يشكل الفساد الإداري الشكل الأكثر انتشارا، حتى أن بعض الدارسين اعتبروا الأنواع الأخرى لا تعدو

أن تكون فسادا إداريا.

وفي محاولة للوصول إلى أشكال الفساد الإداري أظهرت هذه الدراسة ما يلي: (أنظر الجدول رقم 01)

- شكل تزوير الوثائق والمحركات الرسمية الأكثر بروزا نظرا للطريقة الإدارية للنشاط، وهذه المحركات في عمومها أوراها إدارية وقرارات مالية، ومن ثم فهذا التصرف يعد اعتداء غير مباشر على سلطة الدولة والإدارة.
- وأظهرت الدراسة ظاهرة استغلال النفوذ وسوء استعمال السلطة (27.42%) وتبرز هذه الظاهرة كيف يستعمل الموقع في الحصول على الامتيازات الخاصة، وبالتالي عدم اعتماد معايير الجودة في تقديم الخدمات وغياب ثقافة الخدمة العمومية.
- وإذا كانت الإدارة الجزائرية عرفت بالتسيب والإهمال، فقد سارت الدراسة في هذا الاتجاه، حيث أظهرت (19.35%) حيث اللامبالاة في العمل وإهدار الوقت وغياب المسؤولية وفقدان ثقافة الخدمة العمومية.
- أما الرشوة فهي ظاهرة ولكن بصورة أقل فقد بلغت نسبتها (14.52%) فقط، وكذلك بالنسبة لظاهرة الاختلاس فهي لم تتعد نسبة (9.68%)، ونشير أيضا إلى مسالة التحرش الجنسي وإن كانت نسبتها لم تتعد (3.23%) إلا أنها تبقى ذات دلالة.

2- الفساد السياسي:

- يرجع الفساد السياسي إلى سوء اختيار القيادات وشيوع الولاءات الحزبية على حساب الوطني، ومن ثم أظهرت هذه الدراسة بعضا من هذه الأشكال التي باتت تهدد وتعيق ممارسة الديمقراطية، ومن هذه الأشكال نجد: (انظر الجدول رقم 02)
- شيوع النفاق السياسي والتملق، وبدت هذه الظاهرة أساسا على الوان الانتخابات والاستحقاقات الوطنية (29.83%).
 - كما كثر الحديث عن التزوير، وطغت هذه الظاهرة على المشهد السياسي خوفا من التزوير في الانتخابات المقبلة (25.80%).
 - ومن الظواهر التي أظهرتها الدراسة خرق القانون (19.35%) واستغلال النفوذ (12.90%) والرشوة (12.90%) وإن كانت هذه الظواهر بنسب أقل إلا أنها ذات دلالة.

3- الفساد الاقتصادي والمالي:

- يشير الاقتصاديون إلى أن أسباب الفساد كثيرا ما تعود إلى الاختلال في توزيع الثروة في المجتمع بشكل عادل وبالتالي ظهور طبقة غنية مقابل أخرى محرومة، هذا الواقع سوف يفضي إلى ضعف الولاء للأهداف العامة للمجتمع و بروز سلوكات منحرفة.

وهكذا سجلت الدراسة أشكالاً مختلفة من هذه الانحرافات تعبر عن هذا الواقع (أنظر الجدول رقم 03)، فنجد ظاهرة تبديد الأموال (32.25%) لتعبر عن سوء استخدام الأموال العامة وغياب روح المسؤولية اتجاه المجتمع ومؤسساته.

وينفس الصورة جاء في الدراسة أن حالة إبرام الصفقات المشبوهة واحدة من مظاهر الفساد (19.35%) وظهرت في إعطاء المشاريع إلى شركات ومقاولات بطرق غير قانونية لاعتبارات خاصة ومصالح ذاتية. أما الاختلاس فجاء في حدود (29.03%) لتعبر عن فساد اقتصادي والحصول على أموال الدولة. وجاءت ظاهرة تبييض الأموال بنسبة (9.67%) لتعبر عن عمليات غسل الأموال كجرائم في حق الاقتصاد الوطني.

II. الفاعلون:

ونعني بالفاعل الشخص القائم بالفعل والمؤثر في الأحداث، وفي هذه الدراسة نعني به القائم بالفساد.

وهكذا اثبتت الدراسة ما يلي: (أنظر الجدول رقم 04)

- أن مديرو المؤسسات وكبار الموظفين هم الفاعلون (37.70%) ولتعتبر هذه النسبة أن هذه الأشكال من الفساد هي من الحجم الكبير.
- بينما احتل رجال السياسة وأعضاء الهيئات المنتخبة المرتبة الثانية بنسبة (32.78%) وسجلت هذه الدراسة أنهم في معظمهم رؤساء المجالس البلدية، واحتل صغار الموظفين نفس الدرجة مع من هم خارج هذه المؤسسات ولكنهم مارسوا هذا الجرم وكان له تأثيره على المؤسسات.

III. مصدر المعلومة: والهدف من مصدر المعلومة هو الكشف عن الهيئة أو الشخص مصدر المعلومة لتحديد مدى الثقة في المعلومات المقدمة.

وهكذا جاء في الدراسة أن (43.54%) من المعلومات مصدرها مراسلو الصحيفة من موقع الحدث والمتواجدون عبر أرجاء الوطن.

بينما احتلت المحاكم والمجالس القضائية -كمصدر للمعلومات- المرتبة الثانية بنسبة (33.52%). وبنسبة لا تقل كثيرا جاءت الأجهزة الأمنية وفرق الدرك الوطني (14.52%). (أنظر الجدول رقم 05)

IV. كيفية تناول والقوالب الفنية:

إن الإجابة عن التساؤل الثاني والمتعلق بكيفية تناول الإعلام المكتوب للظاهرة وتعاطيه لها، انتهت

الدراسة إلى:

1- قالب الموضوع: (أنظر الجدول رقم 06)

احتل قالب (الخبر) نسبة عالية (75%) من مجموع القوالب الصحفية، فيما لم يحط قالب الرأي إلا ب(4.83%) ليعبر ان الصحيفة ذات طابع خبري وأن الموضوعات التحليلية قليلة وتجلب في الأعمدة الثابتة، أما التحقيقات فجاءت في حدود (10.43%) وبنسبة أقل طابع الحديث (7.25%).

2- موقع الموضوع في الصحيفة: (أنظر الجدول رقم 07)

إذا كان موقع الموضوع على مستوى صفحات الصحيفة كمؤشر لمدى الاهتمام بالموضوع، فد ورد (7.25%) في الصفحة الأولى، بينما ضمت الصفحات الداخلية (91.12%) ، ولم يرد في الصفحة الأخيرة سوى (4.03%) من مجموعة المواضيع.

الجدول:

الجدول رقم 01 : يوضح أشكال الفساد الإداري

النسبة المئوية (%)	التكرار	أشكال الفساد الإداري
24.19	15	تزوير وثائق رسمية
14.52	09	رشوة وعمولات
27.42	17	استغلال نفوذ وسوء استعمال السلطة
9.68	6	اختلاس
19.35	12	التسبب والإهمال الوظيفي
3.23	02	التحرش الجنسي
100	62	المجموع

الجدول رقم 02 : يوضح أشكال الفساد السياسي

النسبة المئوية (%)	التكرار	أشكال الفساد السياسي
12.90	04	رشوة
12.90	04	استغلال نفوذ
19.35	06	خرق القانون
25.80	08	التخوف من التزوير في الانتخابات
29.83	09	شيوع النفاق السياسي
100	31	المجموع

الجدول رقم 03 : يوضح أشكال الفساد الاقتصادي والمالي

النسبة المئوية (%)	التكرار	أشكال الفساد الاقتصادي والمالي
32.25	10	تبيد أموال
09.67	03	تبييض أموال

29.03	07	اختلاس وتزوير صكوك
19.35	06	ايرام صفقات مشبوهة
09.67	03	تعسف ضريبي
100	31	المجموع

الجدول رقم 04 : يوضح الفاعلون

النسبة المئوية (%)	التكرار	الفاعل
37.70	23	مديرو المؤسسات وكبار الموظفين
14.75	09	صغار الموظفين
32.78	20	رجال سياسة وأعضاء المجالس المنتخبة
14.75	09	خارج المؤسسات والهيئات
100	61	المجموع

الجدول رقم 05 : يوضح مصدر المعلومة

النسبة المئوية (%)	التكرار	مصدر المعلومة
43.54	54	مراسلون من موقع الحدث
33.06	41	محاكم ومجالس قضائية
14.52	18	أمن ودرك وطني
08.87	11	أخرى
100	124	المجموع

الجدول رقم 06 : يوضح قالب الموضوع

النسبة المئوية (%)	التكرار	قالب الموضوع
75	93	خبر
04.83	06	رأي
10.48	13	تحقيق
07.25	09	حديث
02.42	03	كاريكاتير
100	124	المجموع

الجدول رقم 07 : يوضح موقع الموضوع في الصحيفة

النسبة المئوية (%)	التكرار	الموقع في الصحيفة
7.25	09	الصفحة الأولى
4.03	05	الصفحة الأخيرة

88.71	110	الصفحات الوسطى
100	124	المجموع

الهوامش:

¹: المؤتمر السنوي العام الحادي عشر تحت عنوان: "الإبداع والتجديد في الإدارة العربية نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد"،

3-5 يوليو، القاهرة، مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، على الموقع الإلكتروني:

http://www.arado.org.eg/homepage/Defaultth بتاريخ 7 /3 /2012 على الساعة 15:45.

²: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الحد من الفساد والتفرقات التحكيمية للدولة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، 1997،

ص 112.

³: صالح الطائي، دور الإعلام الرقابي في مكافحة الفساد الإداري والمالي، مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية،

العراق، 2009، ص 5.

⁴: أسار فخري عبد اللطيف، أثر الأخلاقيات الوظيفية في التقليل من فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية، المديرية

العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، د.س، ص 26.

⁵: عبد القادر جبريل فرج جبريل، الفساد الإداري عائق الإدارة والتنمية والديمقراطية، بحث ماجستير في إدارة الأعمال،

الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، 2010، ص 112.

⁶: V.Tanzi , Hamid Dawoodi : **Corruption. Public Investment and Growth**, IMF working

paper/wp/97/139, Washington D.C, October1997, P.1.

⁷: زكي حنوش ، مظاهر الفساد الإداري في السلوك اليومي للمواطن العربي : الأسباب ووسائل العلاج، جامعة حلب، كلية

الاقتصاد، سوريا، 2001، ص 4.

⁸: أسار فخري عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ص 45-47.

⁹: احمد هاشم الصقال، ظاهرة الفساد الإداري هل أصبحت جزء من ثقافة المجتمع؟، مكتب المفتش العام وزارة التجارة، مصر، د

س، ص ص 12-26.